أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون عربية

2018/03/20م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

المحتويات

"وول ستريت" تكشف كواليس مركز عمليات حرب الرياض باليمن 3

مستقبل الخليج وانقلاب البيت الأبيض 6

تراجع التوقعات باعلان "صفقة القرن" خلال زيارة ولي العهد السعودي لواشنطن..... 9

كيف أعادت "قمة اليخت" السرية تشكيل المنطقة العربية؟..... 12

الأردن وخطر "صفقة القرن"!..... 15

أكاذيب وحقائق..... 17

نحو نموذج أمني جديد في المنطقة 20

صفقة القرن... مصر نصحت واشنطن بتعديلها وتجنب إعلانها خلال زيارة ابن سلمان لأمريكا 23

"وول ستريت" تكشف كواليس مركز عمليات حرب الرياض باليمن

لندن- عربي21- بلال ياسين 19\3\2018

نشرت صحيفة "وول ستريت جورنال" تقريرا لمراسلها ديون نيسباوم، عن "مركز العمليات الجوي" السعودي، الذي تتم من خلاله إدارة العمليات الجوية للحرب في اليمن.

وتحدث نيسباوم مع الجنرال عبدالله الغامدي، الذي جلس وسط الغرفة، وأخذ يشير إلى شاحنة تسير بين الرمال، وتمر من جانب مجمع صغير، قائلا: "انظر"، وقال الغامدي للصحافي: "هناك جماعة من المقاتلين يختبئون هناك، لكننا نتركهم ونراقب لساعات، وأحيانا لأيام، قبل أن نضرب لحماية المدنيين".

ويشير التقرير، الذي ترجمته "عربي21"، إلى أن الغامدي هو نائب قائد التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن، وهي قوة تواجه انتقادات دولية متزايدة؛ للطريقة التي تدير فيها غاراتها، حيث تقدر الأمم المتحدة أنها أدت إلى مقتل أكثر من أربعة آلاف مدني منذ بدء العملية قبل ثلاثة أعوام.

وتفيد الصحيفة بأنه في الوقت الذي يؤكد فيه القادة السعوديون أنهم يقومون باتخاذ الاحتياطات لمنع القتلى بين المدنيين، إلا أن الأمم المتحدة وصفتها قبل فترة بأنها "غير مناسبة وغير فعالة"، ونتيجة لهذا أصبحت الحرب في اليمن مصدر إزعاج في العلاقات التي تزداد قوة مع الولايات المتحدة، وفي وقت يتحرك فيه البلدان لمواجهة التاثير الإيراني المتزايد في المنطقة.

ويذكر الكاتب أنه من المتوقع أن يكون موضوع اليمن محلا للنقاش في زيارة ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان إلى واشنطن، وهو الرجل الذي يقف وراء الحرب التي باتت تعرف بأفغانستان السعودية، لافتا إلى أن السلطات السعودية سمحت عشية زيارة ولي العهد الرسمية لأمريكا للصحيفة بالدخول لمركز العمليات الجوي، ومراقبة الطريقة التي ينفذ فيها القادة العسكريون عملياتهم ضد المتمردين الحوثيين.

وتقول الصحيفة إن السعودية تعتمد بشكل كبير على الولايات المتحدة في العمليات ضد تنظيمي القاعدة والدولة في اليمن، فيما يعمل ولي العهد ابن سلمان بشكل قريب مع أبرز مستشاري الرئيس دونالد ترامب وصهره، جارد كوشنر، في خطة جديدة للتسوية في الشرق الأوسط.

ويلفت التقرير إلى أن السعودية برزت بصفتها أكبر حليف أمريكي في منطقة الشرق الأوسط، إلا أن إدارة ترامب تواجه المشكلة ذاتها التي واجهت إدارة باراك أوباما، وتتعلق بحجم الدعم الذي يجب أن تقدمه

للسعودية، وما يتبع هذا الدعم من مسؤولية أخلاقية وسياسية وقانونية، خاصة عندما تقدم الولايات المتحدة الدعم العسكري وتسهم في قتل المدنيين.

وينقل نيسباوم عن مسؤول أمريكي، قوله: "نتفهم القلق بشأن الضحايا المدنيين، ولهذا السبب نقوم بالتعاون معهم في هذا الموضوع"، مشيرا إلى أن جماعات حقوق الإنسان تقوم بالضغط على الولايات المتحدة لوقف بيع الأسلحة المتقدمة التي تستخدمها السعودية في اليمن، وحثت جماعات إغاثة إنسانية، مثل "ميرسي غروب" و"أوكسفام أمريكا"، في رسالة للرئيس ترامب للضغط على ولي العهد السعودي، لعمل ما بالإمكان، وتخفيض عدد الضحايا المدنيين في النزاع.

وتذكر الصحيفة أن المشرعين الأمريكيين زادوا من دعواتهم وقف التشارك في المعلومات الأمنية مع السعودية، وتوفير الوقود في الجو للمقاتلات السعودية، ودعا السيناتور الجمهوري عن ولاية أوتا، مايك لي، وسيناتور ولاية فيرمونت المستقل بيرني ساندرز، إلى قرار يدعو إلى وقف الدعم العسكري للسعودية في اليمن، وقال لي: "نقصف في يد ونعطي الدعم الإنساني في يد أخرى.. ونقوم بسحق الإرهابيين من جماعة لتظهر مكانهم جماعة أخرى".

وينوه التقرير إلى أن وزارة الدفاع ترى أن أفضل وسيلة للمساعدة في اليمن هي استمرار العمل مع السعوديين، حيث يقول قائد القيادة المركزية في الشرق الأوسط جوزيف فوتيل: "بحسب وجهة نظري، فإنه من الأفضل أن نبقى مشاركين ونواصل التأثير".

ويبين الكاتب أن السعودية حاولت شل المتمردين الذين تدعمهم إيران، وإعادة الحكومة الشرعية الضعيفة، إلا أنها لم تنجح، وأدت الحملة إلى تشرذم اليمن، وخلق أرضية خصبة للجماعات المتطرفة، وردا على هذا فإن ترامب وسع هجمات طائرات "الدرون" في العام الماضي إلى 120، مقارنة مع 30 في عام 2016.

وتقول الصحيفة إن "السعودية تدير عملياتها من مركز في قاعدة عسكرية في الرياض، ويراقب المستشارون الأمريكيون والبريطانيون غرفة معتمة من مكتب زجاجي خلفي، يطلق عليه البعض مازحا (القفص)، ويراقب الضباط السعوديون الصور الأمنية على الجدار، التي تشمل على لقطات فيديو تلتقطها الطائرات فوق اليمن، وهناك شاشة تظهر رادارا يكشف عن مقاتلات وطائرات دون طيار وطائرات لتزويد الوقود، وهناك شاشة تتغير ألوانها ومعلمة، وتظهر الطائرات التي تقوم بالغارات الجوية في اليمن".

ويورد التقرير نقلا عن مسؤولين سعوديين، قولهم إنهم شنوا منذ بداية الحرب 145 ألف مهمة فوق اليمن، وقدر مسؤول أن 100 ألف منها كانت مهام قتالية، فيما شن الجيش عمليات كثيرة منها 300 في يوم واحد، مشيرا إلى أن منظمات حقوق الإنسان وثقت 16 ألف غارة، قالت إنها تمت على أهداف غير عسكرية، حيث يتراوح عدد القتلى من المدنيين، فتقول جماعات الإغاثة إن أكثر من 10 آلاف مدني قتل، فيما ترى تقديرات للأمم المتحدة أن ثلث القتلى المدنيين كان بسبب الغارات التي يقودها التحالف.

ويؤكد نيسباوم أن الدعم الأمريكي للسعودية في حرب الحوثيين كان محدودا، إلا أن التعاون في مواجهة المتطرفين الإسلاميين مكثف، حيث تعمل القوات الأمريكية الخاصة جنبا إلى جنب القوات السعودية والإماراتية، من قاعدة سرية في شرق اليمن، وذلك بحسب مسؤولين أمريكيين حاليين وسابقين، وتقدم الولايات المتحدة المعلومات الاستخباراتية لمنع هجمات الحوثيين على السفن الأمريكية في المياه قرب اليمن، وتقدم معلومات أمنية أخرى لمنع المتمردين من ضرب الحدود السعودية وعمليات تهريب السلاح.

وتشير الصحيفة إلى أن الولايات المتحدة قدمت دعما للحملة السعودية منذ بدايتها، حيث تم التأكيد لإدارة باراك أوباما أنها ستكون حملة قصيرة، إلا أن المسؤولين الأمريكيين توصلوا إلى نتيجة، وهي أن الطيران السعودي لم يتلق التدريب الجيد، بحيث بدأ القادة السعوديون بتجنب إجراءات السلامة التي تم وضعها بالتعاون مع الأمريكيين، وعبر الأمريكيون عن إحباطهم من السعوديين الذين اتخذوا قرارات بناء على معلومات أمنية فقيرة، وقاموا بشن هجمات على مواقع ليست قائمة الغارات.

وتختم "وول ستريت جورنال" تقريرها بالإشارة إلى أن أوباما قرر في النهاية تعليق بيع صفقة أسلحة دقيقة للسعوديين، وحد من الدعم العسكري لهم.

مستقبل الخليج وانقلاب البيت الأبيض

بقلم : مهنا الحبيل الوطن القطرية 19\3\2018

لم يكن اتهام وزير الخارجية الأميركي الجديد، مايك بومبيو بالإسلامفوبيا، حالة عاطفية عابرة أو تغطية إعلامية مناكفة، لكنها جاءت ضمن سياق مواقفه العقائدية، التي أفصح عنها، ومنها التصريح الشهير لاتهام الدين الإسلامي كرسالة روحية بالإرهاب، وبالتالي انقلاب البيت الأبيض الأخير، على وزير الخارجية المقال تيلرسون، جاء هذه المرة، في سياق الاختيار الأيدلوجي للرئيس ترامب، من حيث قرب هذه الشخصية من العقيدة المشتركة، للرئيس ووزير خارجيته الجديد.

ولابد هنا من الإشارة، دون الدخول في التفصيل إلى فهم، مسيرة الديمقراطية الأميركية، والتي تعاود إنتاج مسارات عنف وتطرف، وتكريس للعنصريات والاستهداف الديني والعرقي، لأجل رفاهية الرجل الأبيض، وليس قيم الحقوق والحريات، التي أنتجتها الرحلة الأميركية، فضلاً عن سجل واشنطن القديم والجديد، في حروب العالم، وحروب العالم الثالث.

إن التمسك بمفهوم أن القانون الإداري، والحقوق الدستورية الأميركية، التي لا يُنكر تقدمها في بعض المسارات، هي نُصب مقدس لتزكية التجربة الأميركية، لا يمكن نقضه، وكأنها عقيدة فلسفية كلية، هو خطيئة كبرى، فالإنصاف يقتضي إعادة نقاشها، ضمن الحقوق العامة للإنسانية، ولشرائح الشعب الأميركي، وهل ساهمت في السلم للعالم والتكافل أم العكس، وهو مسار فلسفي ضروري، لكل القراءات البشرية، وتغييبه يعني تغييب العقل المطلق، وسؤال الأخلاق العالمي.

إذن أنجز ترامب قراره، وهناك تأكيد بأن الوزير الجديد، فعلا يشترك مع أبوظبي في موقفه الداعم لتصفية (الإسلام السياسي)، والحقيقة القضية ليست مرهونة بالإسلام السياسي وحده، أي الفكر والمشروع السياسي للحركات الإسلامية، التي ساهمت بعض أخطائها في تمكن أبوظبي وحلفائها الغربيين، من دحرجة المشرق العربي إلى هذا الجحيم.

لكن المفهوم يتجاوز الحركات التنظيمية وفكرها، إلى مشتركاتها مع الفكر الإسلامي والإيمانيات الكبرى، والتي تطاردها أبوظبي عبر مشاريع أخرى، يختلط في مشاريعها أحياناً، المخلص المخطئ والمأجور المأفون، مستغلة فوضى ساحة البلاغ الإسلامي، ونقص خطابه في قيم الحريات، والحقوق والعدالة الإنسانية، وهيمنة فقه الغلو على رقاب العامة، مما أحدث ردة فعل صعبة، جعلت كتلا شعبية من المشرق،

تبحث عن الخلاص، من هذا التفسير الذي اعتسف الدين، وكان هذا التدين المتشدد في فترة ربيعه الأميركي، الذي دام لخمسة عقود، تحت برنامج التوظيف السياسي، لصفقة النفط الخليجي والأميركيين.

وفي هذا الملف الأميركي بالذات، هناك اختراق لصالح أبوظبي، ومأزق في ذات الوقت، أما الاختراق فهو عزل تيلرسون وفقاً لرغبتها، والذي ساهمت فيه بلا شك، أمّا الأزمة فهي أزمة صغيرة حاليا، وكبيرة مستقبلا، حين تنتهي التحقيقات إلى أن أبوظبي، كانت شريكاً فاعلاً غير شرعي، في التأثير على الانتخابات الأميركية، فهو سيقلص إمكانيات تأثيرها، مع رئاسة ترامب، لكن لن تقطعها ولن تضعفها، فواضح جداً، علاقة فكر أبوظبي بمنظومة الصهيونية المسيحية، في مضماري الثقافة والسياسة.

أما حين تنتهي فترة ترامب، فالوضع سيكون معقداً لأبوظبي أكثر من ذلك، وهذا لا يعني أن تبادر أي إدارة جديدة للبيت الأبيض، لوقف التعاون المثمر مع أبوظبي، فهناك مصالح قومية كبرى تحصدها واشنطن من ذلك، لكن حجم التدخل في السياسة الخارجية، وفي وضع الخليج العربي، من غير الوارد، أن يستمر مع توجهات أبوظبي، كما هو عهدة ترامب المضطربة والمتطرفة.

هنا نصل إلى مدخل مهم، فجزء من خلافات تيلرسون وترامب، كانت الأزمة الخليجية، لكننا أمام ثلاثة أسئلة مهمة، لفهم مستقبل البيت الأبيض، مع أزمة الخليج العربي:

1- هل مثّل الخلاف مع تيلرسون في الأزمة الخليجية، محور عزله الحالي، أم أنه كان ضمن ملفات، لا تمثل الأزمة فيها أولوية.

2-هل موقف المؤسسات الأميركية، الخارجية، والبنتاغون، والمخابرات، والذي قَبِلَ به ترامب، من حيث التعديل الاستراتيجي لإدارة الأزمة وحلها دبلوماسيا، بدلاً من التصعيد الأمني الذي تبنته أبوظبي والرياض، هو اليوم ضمن قناعات ترامب الشخصية، أم انه قابل للتراجع.

3- أما الثالث، فهو توتر الأزمة الخليجية، واستمرار تفاعله، وأين يقف في سلة اهتمامات ترامب، بما فيها الحرب الإعلامية والسياسية مع إيران، والتي عبّر فيها ترامب شخصيا، أنه يرى أن الأزمة الخليجية تعرقلها.

إن الجواب على هذه الأسئلة، هو مدخل مركزي، لفهم توجهات المستقبل للأزمة، تحت موقف البيت الأبيض، والذي يظهر، من إعادة فهم مقاصد الأسئلة، ثم الإجابة عليها واقعياً، وهو يشير إلى الآتي:

أولا: الحقيقة أن الموقف من الأزمة، وخاصة ترتيبها في جدول ترامب، لم يعد اليوم أولوية، والخلاف مع تيلرسون أوسع.

والثاني: أن تولي مايك بومبيو للخارجية، لا يتوقع أبداً أن يغيّر موقف المؤسسات، فلحظة إعطاء ترامب الإذن للاجتياح، كانت فلتة لا تتكرر، في البيت الأبيض، وإبطالها، هو إبطال تاريخ، لا يمكن إعادته في ظل التفكير القومي للأميركيين، على الأقل في هذه المرحلة، وليس لأجل ثقة مطلقة بهم.

فإذا أضفنا لذلك، أن الوزير الأميركي الجديد، هو من سيُباشر الإعداد، لقمم مارس وأبريل ثم يونيو الشاملة مع القادة الخليجيين، فالمسار المستقبلي سيتمحور حول خيارين:

1- الوصول إلى مرحلة فك الاشتباك، عبر قبول التنازلات من الطرفين، والتي لا يتوقع أن تشمل التنازل السيادي القطري، لبعض المطالب الثلاثة عشر، حيث لن تُقدّم قطر أي تنازل فيها، وبالذات بعد أن وقعت مع الأميركيين، مذكرات التفاهم الأمني الأخيرة، فبموجبها تحتج الدوحة على أي اتهامات، لتعرض تحت سياق هذه التفاهمات.

وهناك تسريبات بأن أبوظبي، تدفع لهذه التسوية، لأخذ أكبر قدر ممكن من قطر، وطي الأزمة لصالحها، بعد أن فشل السيناريو الأول، خاصة أنها اليوم في استفراد كامل للرياض، ولا يوجد منافس لها، ولا ترغب الدوحة أصلاً بعد اليوم، الاقتراب من ملف الرياض، الذي يعيش طبيعة تقلبات مختلفة، وهو أحد الأهداف المركزية التي حققتها أبوظبي بالفعل.

2- أما الثاني فهو فشل كل رحلة واشنطن القادمة، وبقاء الأزمة تحت التحييد الحالي، الذي لا يوجد سقف لتجاوزه، مهما بلغت التصعيدات الإعلامية، وخيار الدوحة، مباشرة المرحلة الانتقالية الاستراتيجية، منذ الآن، وتركها للأزمة لتخضع لنضوج أرضية لمعالجتها.

سيبقى في الختام أننا اليوم، سنرصد من جديد، اختبار موقف دول المحور، مع وساطة الشيخ صباح، وهل تُغير أسهم أبوظبي في البيت الأبيض، إعلان دول المحور القبول من جديد بوساطته، وهو ما يظهر من بعض التصريحات.

بمعنى أن رد الاعتبار للكويت، كان فقط تكتيكاً، لتجاوز مرحلة تيلرسون، وليس إيماناً بأنه طريق للاتفاق الداخلي للخليج، وعليه تعود أسئلة التيه الجديد، لتتفاقم خسائر نكسة يونيو الخليجية، واستنزاف مصالح ومشاعر الشعوب الخليجية، بحسب بورصة أبوظبي والخزانة الأميركية.

تراجع التوقعات باعلان "صفقة القرن" خلال زيارة ولي العهد السعودي لواشنطن

واشنطن- "القدس" دوت كوم- سعيد عريقات- 20\3\2018

علمت "القدس" الاثنين من مصدر مطلع أن إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب التي روجت منذ بداية شهر آذار الجاري الى قرب الإعلان عن "صفقة القرن" المتعلقة بالتوصل لتسوية تنهي الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، "اختارت أن تتريث في إطلاق الخطة (صفقة القرن) رغم انها أعلنت من خلال مبعوث الرئيس ترامب للمفاوضات الدولية جيسون غرينبلات أكثر من مرة شبه اكتمالها، واستعدادها لإطلاقها بغض النظر عن مشاركة الفلسطينيين أو عدم مشاركتهم".

وكان متوقعاً أن تتخذ الإدارة الاميركية من زيارة ولي العهد السعودي لواشنطن التي بدأت اليوم (وسيلتقي الرئيس الأميركي في البيت الأبيض رسمياً الثلاثاء، 20 آذار 2018) فرصة لكشف تفاصيل خطة سلام الشرق الأوسط التي طال انتظارها بعد وضع فريق الرئيس الأميركي المكون من صهره جاريد كوشنر، ومبعوثه للمفاوضات الدولية جيسون غرينبلات وسفيره في إسرائيل ديفيد فريدمان اللمسات الأخيرة على "صفقة القرن".

وعلمت "القدس" من المصدر أن ولي العهد السعودي الذي تسلط كل الأضواء عليه في الوقت الراهن "لا يرى في اللحظة الحالية فرصة مواتية لإعلان خطة تتنافى عملياً مع ما يسمى خطة السلام العربية، التي هي في الحقيقة خطة سلام سعودية كانت تبنتها جامعة الدول العربية قبل 16 عاماً، خاصة وأن الخطوات التي اتخذتها إدارة الرئيس ترامب، بإعلان القدس عاصمة لإسرائيل اولا، ونقل السفارة يوم عيد الاستقلال الإسرائيلي (يوم النكبة الفلسطينية) 14 أيار 2018 ثانيا، كانت مفاجئة وسريعة ومليئة بالدراما بالنسبة للسعوديين ولكل الدول العربية، مما يُصعب المصادقة على هذه الخطة بالسرعة التي تريدها إدارة ترامب".

من جهته قال توماس فريدمان، الصحفي الأميركي المعروف في صحيفة نيويورك تايمز الأسبوع الماضي رداً على سؤال وجهته له القدس بشأن موقف ولي العهد السعودي محمد بن سلمان من صفقة القرن وما إذا كنا نتوقع إطلاقها أثناء زيارته "لآ أعتقد ذلك على الإطلاق.. التقيت محمد بن سلمان ولا أعتقد أن هناك أي تغير في موقف السعودية التقليدي بشأن القدس أو بشان حل الدولتين وخطة السلام العربية".

وأضاف فريدمان "أستبعد أن تكون هناك خطة سلام خاصة، وأن هذا الفريق (كوشنر وغرينبلات وفريدمان) ليس فريقا متبحراً بتعقيدات عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية، وكل مؤهلاته أن هذا الثلاثي هم من اليهود الأميركيين المتدينين" الذين يؤيدون نتنياهو وحركة الاستيطان.

يشار إلى أن الملك السعودي الراحل عبدالله (عندما كان وليا للعهد) أعطى نسخة من خطة السلام العربية لتوماس فريدمان، حتى قبل أن يشاركها مع الزعماء العرب عام 2002.

من جهته قال أستاذ العلوم السياسية في جامعة برينستون المرموقة برنارد هيكل رداً على سؤال وجهته له "القدس" في الندوة ذاتها بمعهد كارنغي للسلام، الخميس، 2018/3/15 "لقد كنت في زيارة لولي العهد محمد بن سلمان، وأكد لي أن كل ما يشاع عن قبول السعودية بخطة صفقة القرن التي تتنازل عن القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين واللاجئين وضم المستوطنات ما هو إلا كلام فارغ".

وكان "فريق ترامب للسلام" بقيادة المستشار الأكبر (صهره) جاريد كوشنر والمبعوث الخاص جيسون جرينبلات، وسفيره ديفيد غرينبلات يعملون على خطة لإعادة إطلاق محادثات السلام لأشهر عديدة ولكنها اصطدمت بحائط إعلان ترامب مدينة القدس عاصمة لإسرائيل يوم 6 كانون الأول 2017 الماضي ، ومنذ ذلك الحين يرفض الفلسطينيون الدخول في أي اتصالات مع مستشاري ترامب.

وأقر المصدر بدخول عامل تعقيد آخر، وهو الوضع السياسي الإسرائيلي المرتبك بسبب ما يواجه نتنياهو من اتهامات بالفساد والتزوير ما قد يضطره للدعوة إلى انتخابات مبكرة "وان متاعبه القانونية هذه ستجعله أقل ميلًا لتقديم تنازلات للفلسطينيين لأن ذلك قد ينفر قاعدته اليمينية".

من جهتها تصر صحيفة "نيويورك تايمز" التي كانت قد نشرت تقريراً الأسبوع الماضي تقول فيه بأن هناك "تسارعا في وتيرة النشاط داخل البيت الأبيض توحي بأنه ، وبغض النظر عن الرياح السياسية المعاكسة، فان السيد ترامب سيكشف قريبا عن مخطط تفصيلي قال أحد مساعديه الكبار بأنه يهدف لمساعدة الإسرائيليين والفلسطينيين على الالتفاف حول والعقبات إلى اتفاق".

وأكدت نيويورك تايمز أن "الخطة لن تدعو، على سبيل المثال، إلى تنفيذ حل الدولتين كأحد أهدافها، ولكنها ستشير إلى سبل من شأنها أن تساهم في إقامة دولتين، كما أنها لن تدعو إلى /حل عادل ومنصف/ لقضية اللاجئين الفلسطينيين، ولكنها ستقدم خطوات للتعامل مع قضية اللاجئين".

وبحسب الصحيفة فقد "وصف مساعدو ترامب وثيقة (خطة القرن) بأنها متعددة الصفحات ، وتضم مرفقات ، تقترح حلولا لجميع النزاعات الرئيسية: الحدود والأمن واللاجئين ومركز القدس. لقد توقعوا أن يجد الإسرائيليون والفلسطينيون أشياء في الخطة لتبنيها وأخرى لمعارضتها".

وتقوم خطة ترامب "صفقة القرن" بحسب المعلومات التي جمعتها القدس على أربع مرتكزات رئيسية : القدس الموحدة عاصمة إسرائيل؛ إنهاء قضية اللاجئين وحق العودة؛ ضم الكتل الاستيطانية الكبيرة للسيادة الإسرائيلية، والإبقاء على جيش الاحتلال في الأغوار وفي الضفة الغربية المحتلة، وان ما تبقى من "محفزات للفلسطينيين "ما هو إلا تفاصيل تساعدهم (الفلسطينيين) على "العيش الأفضل" بحسب المصدر.

كيف أعادت "قمة اليخت" السرية تشكيل المنطقة العربية؟

الجزيرة نت 20\3\2018

كشف موقع ميدل إيست آي أن رجل الأعمال الأميركي اللبناني جورج نادر –مستشار ولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد– نظم أواخر 2015 على متن يخت في البحر الأحمر قمة سرية جمعت قادة ومسؤولين بارزين في دول عربية، تمحورت حول إدارة تشكيل المنطقة بما يسمح بهيمنة السعودية والإمارات عليها، ومواجهة تركيا وإيران.

الموقع نقل عن مصدرين مطلعين أن القمة السرية شارك فيها محمد بن زايد، وولي ولي العهد آنذاك محمد بن سلمان الذي أصبح وليا للعهد، وولي عهد البحرين الأمير سلمان بن حمد، والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، وملك الأردن عبد الله الثاني.

في الاجتماع عرض جورج نادر –الذي خضع مؤخرا للتحقيق بشأن تمويل حملة دونالد ترمب لانتخابات الرئاسة الأميركية الماضية– على المجتمعين تشكيل تحالف إقليمي من ست دول عربية بحيث تصبح هذه الدول المتحالفة قوة تعول عليها الولايات المتحدة لمواجهة نفوذ تركيا وإيران في المنطقة.

ووفق العرض الذي قدمه رجل الأعمال الأميركي اللبناني، فإن كلا من السعودية والإمارات والبحرين ومصر والأردن وليبيا –التي لم تشارك في القمة– مدعوة لتشكيل نواة تجمع إقليمي بالمنطقة داعم للولايات المتحدة وإسرائيل، ويكون بديلا لمجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية.

ينقل موقع ميدل إيست آي عن مصدرين مطلعين على اجتماع البحر الأحمر أن نادر أبلغ الحاضرين أنهم في حالة موافقتهم على العرض، سيسعى لكسب التأييد لذلك في واشنطن، وأكد المصدران أن العرض حاز على إعجاب المشاركين في القمة السرية.

وبعدما عقدت هذه القمة لم يكد يمضي عام على تولي الملك سلمان الحكم في السعودية، وكان ابنه محمد وقتذاك وليا لولي العهد، وكان ابن عمه الأمير محمد بن نايف العقبة الوحيدة التي تحول دون توليه ولاية العهد، وقد زالت هذه العقبة بعزل ابن نايف في يونيو/حزيران 2017.

وفي الوقت الذي عقدت فيه القمة السرية، كان ترمب قد أعلن للتو ترشحه للرئاسة، وكانت منافسته هيلاري كيلنتون تتصدر كل استطلاعات الرأي، وكان السعوديون والإماراتيون يعتقدون أنها سترسخ الاتفاق النووي

مع إيران، الذي كانت إدارة الرئيس باراك أوباما طرفا فيه، وبالتالي كانوا يرون أن فوز كلينتون لن يمكنهم من الزعامة في المنطقة.

وبناء على ما سبق، رأى هؤلاء القادة في قمة اليخت السرية أن ترمب قد يكون مفتاح تحقيق خططهم للهيمنة في المنطقة، وفق ما أورده موقع ميدل إيست آي.

في يناير/كانون الثاني، قال ملك الأردن في جلسة مغلقة مع قادة الكونغرس في واشنطن إن تركيا تصدر الإرهابيين إلى أوروبا، ولاحقا نفى علنا أن يكون صرح بذلك.

بعد ذلك، تراجعت العلاقة بين الأردن والدول الأخرى التي شاركت في القمة السرية، فقد رأت السعودية أن عمان لم تدعم الحصار الذي فرضته ثلاث دول خليجية ومصر على قطر في يونيو/حزيران 2017.

بل إن الخلاف بين الأردن والسعودية زاد تفاقما حين صوت الأردن في الأمم المتحدة ضد قرار الرئيس الأميركي اعتبار القدس المحتلة عاصمة لإسرائيل، وكان قرار ترمب هذا يهدد الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس.

دور نادر

بالنسبة لجورج نادر تبين أنه كان حلقة وصل رئيسية بين دونالد ترمب وولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد، فقد أوردت صحيفة نيويورك تايمز مؤخرا أن المحقق الأميركي الخاص روبرت يفحص روابط مالية للتحقق مما إذا كانت الإمارات ساهمت بصورة غير مشروعة في تمويل حملة ترمب الانتخابية.

وذكرت أن محققين في اللجنة التي يقودها مولر استجوبوا جورج نادر، كما أنهم يحاولون التوصل إلى أي أدلة على سعي الإمارات لشراء التأثير السياسي في واشنطن من خلال تمويل حملة ترمب.

وقبل أيام تكشفت اتهامات لرجل الأعمال الأميركي اللبناني بالضلوع في اعتداءات جنسية على قاصرين، في حين أفادت مجلة نيوزويك أنه حكم عليه قبل سنوات بستة أشهر سجنا في فرجينيا بعد إدانته بإدخال مواد جنسية مصورة لأطفال من ألمانيا، كما أنه سجن لمدة عام في جمهورية التشيك لاقترافه جرائم مماثلة.

ويقول موقع ميدل إيست آي إنه رغم سجل جورج نادر الإجرامي فإن ترمب كان يعتمد عليه، ومن ذلك حضوره اجتماعا ضم ستيف بانون كبير المخططين الإستراتيجيين بالبيت الأبيض، وجاريد كوشنر صهر ومستشار ترمب، في ديسمبر/كانون الأول 2016 في نيويورك.

وبعد شهر من هذا الاجتماع الذي تم في برج ترمب، شارك جورج نادر ورئيس شركة بلاكووتر السابق إريك برينس ومصرفي روسي في اجتماع مع محمد بن زايد في جزر السيشل.

وكانت لنادر أيضا علاقات وطيدة بإسرائيل، وأثناء فترة انتخابات الرئاسة الأميركية التي فاز بها ترمب، أوفد ولي عهد أبو ظبي جورج نادر للقاء مسؤولين إسرائيليين لبحث مسألة حل الدولتين.

والعلاقة التي بناها نادر مع إسرائيل كانت من خلال الثري اليهودي الأميركي إليوت برويدي الذي تولى منصب نائب رئيس حملة التبرعات لحملة ترمب الانتخابية، ويملك برويدي شركة أمنية لها عقود مع الإمارات بمئات ملايين الدولارات.

وأوردت صحيفة نيويورك تايمز مؤخرا مذكرة مسربة لبرويدي كشفت أنه سعى لدى ترمب كي يجتمع مع محمد بن زايد لدعم سياسات الإمارات، وإقالة وزير الخارجية ريكس تيلرسون الذي أقيل بالفعل.

الأردن وخطر "صفقة القرن"!

محمد ابو رمان الغد الاردنية 20\3\2018

يؤكد المسؤولون الأردنيون بأنّه لا يوجد أي رسائل رسمية أو مباشرة أميركية إلى الآن عن الخطة الجديدة لعملية السلام، المنتظرة من الإدارة الأميركية، التي أُطلق عليها مصطلح "صفقة القرن". ولا توجد لديهم معرفة دقيقة عمّا يقال عن تأجيل الإعلان عن الخطة المقترحة، الذي كان من المفترض أن يتم خلال الشهر الحالي.

مع ذلك فإنّ المؤشرات الواقعية واضحة تماماً ولا تدعو إلى التفاؤل بأيّ حالٍ من الأحوال! أوّل هذه المؤشرات مرتبط بالقدس، وتصريحات الرئيس الأميركي دونالد ترامب، بأنّ القدس لم تعد جزءاً من الحل النهائي، لا تدع مجالاً للشك في استبعاد القدس من الحل النهائي، ولا يتجاوز ذلك موضوع الحدود والسيادة واللاجئين، فأيّ تصوّر أميركي لن يوفّر أيّ حدّ أدنى يتيح لأي رئيس فلسطيني، أو قيادي في أيّ فصيل أو في السلطة، من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار القبول به.

أيّاً كانت الضغوط الأميركية أو الغربية، أو حتى العربية – غير الرسمية– على الرئيس محمود عباس وعلى السلطة الوطنية الفلسطينية، فلا يمكن تصوّر قدرة أي فلسطيني القبول بالخيارات المطروحة، فلا يوجد شيء يمكن فرض قبوله على الفلسطينيين، يمكن أن يخيف الأردن من سيناريو "الوطن البديل" الذي أصبح بمثابة فوبيا أكثر منه أمراً واقعاً، على الأقل فيما يخص الحلّ النهائي للقضية الفلسطينية.

في الوقت نفسه يؤكّد المسؤولون الأردنيون بأنّ الأردن كان واضحاً مع سلّة الأفكار التي كان يحملها صهر الرئيس الأميركي، جاريد كوشنير (الذي يمسك عملياً بهذا الملف)، برفض القبول بمجرد طرح أي سيناريو يتعارض مع المصالح الوطنية الأردنية، ومن ضمنها فكرة الفيدرالية.

إذاً، وفي حدود التداعيات المباشرة والأوّلية لما يمكن أن تأتي به "صفقة القرن" لا يوجد ما يقلق حقّاً الجانب الأردني، أو يمكن أن يُفرض علينا قبوله. لكن ذلك – وهنا الكلام المهم– لا يعني أنّه لا توجد هواجس حقيقية أردنية على المدى المتوسط أو البعيد، فيما يخص القضية الفلسطينية التي تمسّ الأمن الوطني الأردني!

الهاجس الأردني الأول يتمثّل في تلاشي حلّ الدولتين عملياً، معنى ذلك أنّ سيناريو "الأمر الواقع"، الذي يذهب إلى اختزال الضفة الغربية بسكان مرتبطين بسلطة محدودة أو مشروع دولة في غزة، هو الذي

سيتحقق على أرض الواقع في نهاية اليوم، ما يعني أنّ المشكلة الفلسطينية لن تُحل سياسياً، وستبقى مصدراً للتوتر والأزمات الإقليمية.

الهاجس الثاني مرتبط بالقدس، فتداعيات القرار الأميركي المتعلّق بنقل السفارة لا تقتصر على الشؤون الديبلوماسية، ولا حتى الأبعاد الرمزية، فهنالك جموح إسرائيلي متزايد منذ القرار في خطوات تهويد المدينة المقدسة، وكأنّ القرار بمثابة ضوء أخضر لتحقيق ما لم يكن ممكناً تحقيقه في العقود الماضية من جهود وخطوات إسرائيلية في تغيير هوية القدس.

هذا وذاك يقود إلى الهاجس الثالث – بعيد المدى– المتمثّل في تلاشي اليسار الإسرائيلي وصعود التيارات اليمينية الإسرائيلية، ليس فقط العلمانية، بل الدينية أيضاً، التي أصبحت تمتلك نفوذاً وقوة أكبر مما سبق، وتكفي قراءة بعض المقالات المنشورة في الصحافة العلمانية الإسرائيلية (مثل هآرتس) لملاحظة حجم الصعود الأصولي اليهودي في مؤسسات الدولة والثقافة العامة هناك!

هذه الأيديولوجيا اليهودية الدينية المتطرفة تهدد بتفجير المنطقة بأسرها مستقبلاً، مع ما يحدث في القدس، فنحن أشبه ما نكون أمام "حرب أصوليات" ستجتاح المنطقة، التي تعيش أصلاً صراعاً أصولياً آخر في سورية والعراق، بين رايات داعش والقاعدة من جهة والتيارات الشيعية المتطرفة من جهةٍ ثانية، ومع التطورات التي تشهدها القضية الفلسطينية التي أصبحت في قبضة اليمين الإسرائيلي المتطرف، فإنّنا أمام أوضاع خطيرة متوقعة قادمة!

أكاذيب وحقائق

عريب الرنتاوي الدستور 20\3\2018

كشفت المعارك الطاحنة – والمتزامنة – في الغوطة الشرقية وعفرين عن حجم الرياء والنفاق، واستتبعا المعايير المزدوجة، التي تميز أداء السياسة والإعلام لدى بعض أحزابنا وتياراتنا السياسية والفكرية، ... فالكارثة لا يُعتَرف بها ككارثة، ولا تصبح إنسانية، وترقى إلى مستوى "جرائم الحرب" إلا حين يقارفها من هم في عداد الخصوم، أما حين تُقترف من قبل معسكر الأصدقاء، فيضرب صفحٌ عنها وعن ضحاياها، وتعطى أسماء برّاقة من نوع "تحرير" و"استعادة"، وتمارس مختلف صنوف التعتيم الإعلامي على فصولها الدامية والنازفة، وحين تضطر وسائل إعلام بعينها للاعتراف بوقوع ضحايا من المدنيين الأبرياء، بـ "نيران صديقة"، يجري "تقزيم المشهد" وتخفيف أثر "الصورة"، بل وتبرير ما حصل بأن الأبرياء يسقطون في كل الحروب، وليس في هذه الحرب وحدها؟!

ركام هائل من الأكاذيب والحقائق تكشف على هامش المعركتين الدائرتين في عفرين والغوطة الشرقية ... في الوقت الذي كانت فيه طائرات سلاح الجو التركي وفوهات دباباته ومدافعه، تدك القرى السورية، كردية وعربية، وتقتل المدنيين أيضاً، وليس المقاتلين فحسب، وتشرد مئات الألوف منهم، كان الساسة والإعلاميون الأتراك، ينددون بجرائم نظام دمشق في الغوطة، وينتقدون الصمت الدولي حيال ما يجري فيها من "كارثة إنسانية"، فأي نفاق هذا؟

الإخوان المسلمون، بأدواتهم الإعلامية المختلفة، لاذوا بصمت القبور حيال ما يجري في عفرين، ولم تستوقفهم سوى مذابح الأسد في الغوطة ... لكأن من يقتلوا ويشردون تحت شعار "غصن الزيتون" ليسوا بشراً ولا مسلمين، يستحقون بعض الرثاء، دع عنك الشعور بالانتماء القومي الذي لا يعترف به هؤلاء، في عداد "البدعة" .

في الغوطة، لا تسقط القذائف السورية ولا الصواريخ الروسية إلا فوق رؤوس الأبرياء، والمستشفيات ومولدات الطاقة ومحطات المياه ... لا عسكريين وإرهابيين يقتلون، مع أن الغوطة، ملاذ النصرة وشقيقاتها اللائي لا يختلفن عنها بشيء ... أما في عفرين، فلا تصيب المدافع والطائرات التركية، سوى مرتزقة وإرهابيين وعملاء لواشنطن والنظام على حد سواء، أما المدنيون من قتلى وجرحى، أو الذين هربوا في قوافل امتدت لكيلومترات عديدة، فلا يؤتى على ذكرهم إطلاقهم.

لا تجد في إعلام "المقاومة والممانعة" ولا في صحف اليسار والقوميين ومنشوراتهم، ما يشير إلى إحساس بالأسف حيال الضحايا الأبرياء، في الغوطة الشرقية، كل ما يشغل اهتمام هذا الإعلام، هو ما يجري في عفرين ... الناس هنا لا قيمة لهم وهم ليسوا من صنف البشر، فيما الناس هناك، هم من يستحقون البكاء والعويل على صدر الحبيب.

إنه زمن المعايير المزدوجة، أو النفاق والرياء على نحو أوضح ... أنه زمن اختلاط الأكاذيب بالحقائق ... من هذه الأكاذيب أن الناس في الغوطة تفر من النظام، وأن النظام يستخدم المغادرين دروعا بشرية كما قال نصر الحريري من دون أن يرف له جفن، ومن دون أن يوضح "دروع ممن" ... لقد رأينا رأي العين، خلاف ذلك ... رأينا انتفاضة في الغوطة الشرقية ضد المسلحين، وحالات فرح وابتهاج للخروج من قبضة العصابات والمسلحين والتنظيمات الجهادية ... والصورة اكتملت بمشهد قوافل الهاربين من جحيم "غضن الزيتون" إلى مناطق سيطرة الدولة السورية ... أيهما نصدق، الحريري والائتلاف والإعلام الداعم له، أم نصدق أعيننا ومصادرنا وما شهده العالم برمته ... أيهما نصدق الرواية التركية على "تحرير الشعب السوري من الإرهابيين" أم قوافل الهاربين من "الجيش الحر" والجيش التركي، صوب مناطق "النظام المجرم"؟

ثم يأتي الدور على "المجتمع الدولي" و"المنظمات الإنسانية". أهل الغوطة كانوا السبب وراء تدبيج المئات من البيانات المفعمة بالإنسانية والمنددة بوحشية الأسد وقسوة بوتين ... ها هم هؤلاء، يخرجون حفاة وعراة ومثقلين بالجراح والفاقة من مناطقهم إلى مدن الإيواء المؤقت ... هنا تتوقف المشاعر الإنسانية الجياشة، ويكف هؤلاء عن أن يكونوا بشراً يحتاجون المساعدات والتضامن والمؤازرة ... انتفت وظيفتهم، كوسيلة للتحشيد ضد إيران وسوريا وروسيا، فما عاد أحد يكترث لجراحهم وعذاباتهم وجوع أطفالهم ... يتركون للنظام "الوحشي" كما تقول آلة الدعاية المستنفرة دوماً، مع أننا رأينا استنفاراً كاملاً للدولة السورية بكامل أجهزتها، لاستقبال عشرات ألوف الخارجين من جحيم الغوطة، بين عشية وضحاها ... مرة أخرى، أيهما نصدق؟

الشيء ذاته ينطبق على أهل عفرين وجوارها ... فما أن وضعت المعارك أوزارها، وغادرت مئات الألوف من المدنيين، حتى كف هؤلاء عن أن يكونوا وقوداً في ماكينة الاعلام ... لا أحد يذكرهم أو يتذكرهم بكسرة خبز أو شربة ماء أو كأس حليب للأطفال.

انه النفاق والرياء مجدداً، انها المعايير المزدوجة التي تضرب الجميع وتكاد تخرجنا عن أطوارنا، انها الأكاذيب التي يراد لها أن تكون حقائق، لمجرد أنها صدرت عن هذه الجهة أو تلك، أو لتكرار عرضها على مسامعنا من دون توقف.

نحو نموذج أمني جديد في المنطقة

محمد جواد ظريف العربي الجديد 20\3\2018

وضعت الهزائم النكراء التي مُني بها تنظيم داعش في العام الأخير حداً لمشروع الدولة الإسلامية في العراق والشام، وأجهضت على الأرض، وبشكل جدي، تيار التطرف والعنف، بعد أن جرّ منطقتنا إلى إحدى أكثر الحقب التاريخية خسراناً ودماراً. وعلى الرغم من ذلك، لا تزال أنشطة الإرهاب والتطرف قائمة، وتشكل تهديداً للمنطقة وللعالم، نظراً لشبكاتها المنتشرة على نطاق واسع في شتى بلدان العالم.

لا يزال الحؤول دون اتساع رقعة التطرّف يحتل مقام الأولوية في سلم الاهتمامات. وها نحن قد تخطينا، وعلى الأرض، تحدّي الدولة الإسلامية المصطنعة في العراق والشام، إلا أن ثمة مسافة بعيدة تفصلنا عما نتوخّاه من ظروف أمنية مستتبة. وما نواجهه نحن، وسائر اللاعبين الإقليميين في هذه الحقبة التاريخية، يتمثل في ثلاثة تحديات أساسية: الإدراك الصائب للواقع الراهن. بلورة قناعة مشتركة للوضع المنشود للمنطقة. السبل الكفيلة ببلورة هذا الوضع. على أن من شأن تجاوز هذه التحديات على النحو المؤمل تأمين مقومات الرخاء والأمن والأمان لأبنائنا.

لفكرة "المنطقة القوية" جذور في الرؤية الاستراتيجية التي تتمتع بها الجمهورية الإسلامية الإيرانية إزاء محيطها الإقليمي، وتعني القبول بمبدأ تأمين المصالح الجماعية، وضرورة احترامها وتعميم مبدأ الربح لكل الأطراف في المنطقة، ونبذ دوافع التفوق والنزعات التسلطية وإقصاء سائر اللاعبين.

وعليه، سيتوقف تأمين مصالح أي من دول المنطقة على تأمين مصالح جميع الدول فيها. ومع أن التنافس بين البلدان على خط التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا بأس فيه، إلا أن العمل على النزوع للتسلط واستبعاد الخصوم للتحول إلى قوة طاغية لا يعد فقط أمراً بعيد المنال، بل سيثير أجواء من التوتر، فضلاً عن تعذر تطبيقه من حيث المبدأ.

كما أن هذا النوع من التنافس لن يؤدي إلا إلى بلورة حلقة مفرغة وهدامة، لا تنتج سوى التوتر المزمن والنزاع الدائم. من هذا المنطلق، يجب الكفّ عن ممارسة السياسات الهدامة، وصولاً إلى قناعة مفادها: إن في مقدورنا، نحن المسلمين، تحقيق الاستقرار والأمن والسلام والنمو الاقتصادي في منطقتنا، وعلينا أن نسعى إلى ذلك.

وحيث تواجه منطقتنا أنماطاً من المشكلات، كالإرهاب والأزمات البيئية وازدياد حالات الهجرة وما شاكلها، فإن سباق التسلح الهدام وإيجاد أجواء التوتر بين البلدان الجارة هو بمثابة تحميل شعوب المنطقة مزيداً من الأعباء والتكاليف، في الوقت الذي بلغت معدلات النفقات العسكرية لجيراننا في منطقة الخليج أعلى مستوياتها عالمياً، مقارنة مع إجمالي ناتجها المحلي. ولن تؤدي هذه السياسات إلا إلى تكريس التوتر وعدم الثقة، بالإضافة إلى هدرها الثروات الحيوية في المنطقة، وتكديس خزائن الناهبين من صناع الأسلحة، الأمر الذي لن يتكلل إلا بمزيد من المغامرات الكارثية، والنزاعات المدمرة، ما لن يدع أمامنا من سبيل سوى البدء بتفعيل سياسات بناء الثقة والطمأنينة، واعتمادها على صعيد المنطقة.

ونظراً إلى الواقع السائد في عالمنا المترابط، والظروف التي تعيشها منطقتنا، والخليج تحديداً، فإن الآليات التي كانت تتبع قديماً لبلورة التحالفات قد بطل مفعولها وتلاشى تأثيرها. وبالتوازي، فقد مهدت بعض التباينات الديموغرافية والقدرات الاقتصادية والعسكرية لإثارة هواجس أمنية دائمة لدى البلدان الأصغر حجماً ودفعتها إلى الاعتماد على قوى أجنبية، والعيش في أوهام شراء الأمن، أو توريده من خارج المنطقة.

تتمثل آلية الخروج من هذه الدوامة العبثية والخطرة في استحداث شبكة أمنية، يساهم فيها جميع بلدان المنطقة، في إطار أسلوب عمل مشترك، يتطلب التزام دول المنطقة بثوابت وقواعد مشتركة، مثل مبدأ المساواة بين الدول، وعدم اللجوء إلى التهديد أو القوة، وحل الخلافات بالطرق السلمية، ومبدأ احترام وحدة التراب، وعدم تدخل أي دولة في شؤون الدول الأخرى، واحترام حقها في تقرير المصير.

وقد نجحت هذه التجربة في مناطق أخرى، اختبرت فيما بينها سنوات من الحروب وسفك الدماء، على الرغم من أن مصالحها المشتركة، على الصعيدين السياسي والاقتصادي، كانت أقل بكثير مما تتمتع به بلدان منطقتنا. وعليه، ليس ثمة دليل لفقدان الأمل في إمكانية نجاح هذه التجربة في منطقتنا.

لا تصبو الشبكة الأمنية إلى استبعاد الاختلاف في الرؤى، أو غض الطرف عن المشكلات التاريخية، بل هي أسلوب يحول دون تزايد النزاعات والتحالفات المرحلية العقيمة. وفي هذا السياق، تعكف جميع بلدان المنطقة على اتخاذ الشبكة الأمنية ركيزة وقاعدة للتعاون من أجل بلورة تدابير مستدامة تحصّن الأمن الإقليمي. وانطلاقاً من هذه الرؤية، يتعذر تعريف أو ضمان أمن دولة، أو مجموعة من الدول، بمنأى عن أمن الآخرين. لذلك ينبغي التخلي عن الأطروحات القديمة العقيمة، لتحل محلها آليات تشخص، بل وتنتج

مجالات للتلاقي في إطار المصالح المشتركة، وتسهم في تعزيز فرص التعاون بين بلدان المصالح المشتركة، وتفعيل الحوار في حال تباين وجهات النظر، وحدوث خلاف بشأن تلك المصالح.

ولبلوغ الاستقرار واستتباب الظروف الأمنية المطلوبة، علينا التحرّك في ظرفنا الراهن، وأكثر من أي وقت مضى، نحو الحوار واتخاذ خطوات على صعيد بناء الثقة وتعزيزها. فنحن في غرب آسيا نعاني من تدني فرص الحوار والتفاهم على المستويات كافة، وحكوماتنا بحاجة إلى بلورة أشكال من الحوار المطمئن، أكثر من قبل، كي تحقق إدراكاً متبادلاً، وتتعرّف كل منها إلى الأخرى. وبفضل هذا الحوار، سيتضح أن لجميعنا حالات قلق ومخاوف وطموحات وتمنيات متماثلة نوعاً ما. وبإمكاننا، بحكم الجغرافيا والمشتركات التاريخية والثقافية والدينية، تسخير أوجه الحوار والتعاطي الإيجابي لما فيه مصالح شعوبنا. في وسع هذا الحوار، بل يجب أن يحل محل التراشقات اللفظية، والبيانات الدعائية، غير المجدية، والتي نتخاطب بواسطتها عبر وسائل الإعلام.

الحوار هو إحدى أهم الوسائل الكفيلة بإزالة مناخات عدم الثقة، لكن الحاجة تبرز أحياناً، إلى جانب الحوار المباشر، لاتخاذ تدابير ما، للحد من أجواء القلق السائد. لذلك، يجب أن يقترن الحوار بتدابير لا غنى عنها، على صعيد بناء الثقة، يتصدرها تبادل المعلومات في شتى الميادين، كما أن تحاشي حالات سوء الفهم وتجنب التصرفات المثيرة للتوتر تدخل، هي الأخرى، في عداد الأهداف الرئيسة لتلك التدابير. علاوة على ذلك، ثمّة عوامل أخرى في مقدورها أن تمهد لأرضية خصبة، تفضي الى اعتماد إجراءات مطمئنة، تتمثل في تعزيز التواصل بين الشعوب، كتشجيع السياحة والتعاون في المجالات المشتركة؛ الاقتصادية والتجارية بوجه خاص. كما يمكن أن تتصدر جدول أعمال أية مباحثات مواضيعُ مثل تشكيل فرق عمل مشتركة في شتى الحقول، بدءاً من السلامة النووية، ومروراً بإدارة التلوث البيئي والكوارث الطبيعية والزيارات العسكرية المشتركة، والإشعار بإجراء المناورات العسكرية قبل إطلاقها، واعتماد الشفافية في مجال التسلح، وتقليص النفقات العسكرية، وصولاً إلى اعتماد معاهدة عدم الاعتداء.

صفقة القرن... مصر نصحت واشنطن بتعديلها وتجنب إعلانها خلال زيارة ابن سلمان لأمريكا

واشنطن- "القدس" دوت كوم- 2018\3\20

علمت "القدس" من مصادر مطلعة، أن الإدارة الأميركية قررت التريّث في إعلان مبادرتها المسماة "صفقة القرن" اثر زيارة سرية قام بها جاريد كوشنير، صهر الرئيس الأميركي ومستشاره لشؤون الشرق الأوسط، الى القاهرة مؤخرا، اجرى خلالها مباحثات مع الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي.

وقالت المصادر، إن السيسي اوضح لكوشنير، ان رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، غير معني بأي مبادرة سلام، ويفضل استمرار الوضع الراهن، بعد ان اعتقد ان موضوعي القدس واللاجئين حسما لصالح اسرائيل، وأن يده طليقة في الاستمرار بالاستيطان في الأراضي المحتلة، ولهذا، لماذا سيقبل بمبادرة سلام قد تفضي الى ممارسة ضغوط عليه لتجميد الاستيطان؟.

كما اوضح السيسي أن الوضع الفلسطيني الحالي لا يسمح بالتعامل مع هذه المبادرة.

وعلمت "القدس" أن كوشنير نفسه الذي يواجه مصاعب قانونية واتهامات بالفساد، زار القاهرة لاستكشاف مدى تأييد كل من مصر والسعودية لـ"صفقة القرن"، وأن الرد المصري كان: "الوقت ليس مواتياً كون الرئيس محمود عباس لن يوافق على أي مشروع أميركي مهما كان مغرياً، اثر الاعتراف الأميركي بالقدس عاصمة لإسرائيل وقطع المساعدات عن الأونروا، وأن من الأجدى الانتظار. عدا عن الوضع العربي، حيث لا يوجد عربي او مسلم واحد يمكن ان يقبل بالتنازل عن شبر من القدس العربية لصالح اسرائيل وأن كافة الأطراف العربية ملتزمة بمبادرة السلام العربية القاضية بإقامة دولة فلسطينية في الاراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، مقابل السلام مع اسرائيل".

كما اكد السيسي لكوشنير، ان من غير المناسب ان تفرض هذه المبادرة على ولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان، في الوقت الذي يواجه فيه تحديات داخلية وخارجية، ولهذا نصح السيسي كوشنير بتأجيل طرح مبادرة "صفقة القرن" ريثما تحين الظروف المناسبة ويتم تعديلها بما يضمن الحد الأدنى المقبول عربيا واسلاميا، وبما ينسجم مع القرارات الدولية، والمتمثل بما جاء في مبادرة السلام العربية، لأنه لا توجد اي دولة عربية او اسلامية تستطيع تبني اي مبادرة تخالف ذلك.

كما علمت "القدس" ان ولي العهد السعودي، الذي بدأ زيارته لواشنطن أمس، بات مقتنعا انه لا يستطيع تبني اي مبادرة تتضمن التنازل عن القدس، لأن اي تنازل كهذا سيكون له تداعيات خطيرة، وأن مبادرة السلام العربية التي طرحتها السعودية وتبنتها القمم العربية هي اقصى ما يمكن تقديمه.

وعلمت "القدس" أيضا، أن ولي العهد السعودي "لا يرى في الفترة الحالية فرصة مواتية لإعلان خطة تتنافى عملياً مع مبادرة السلام العربية التي هي اصلا خطة سلام سعودية تبنتها جامعة الدول العربية قبل 16 عاماً، خاصة وأن الخطوات التي اتخذتها إدارة الرئيس ترامب، أولاً بإعلان القدس عاصمة لإسرائيل، وثانياً باعتزامها نقل السفارة في يوم النكبة الفلسطينية، 14 أيار 2018، كان مفاجئا وسريعاً ومليئاً بالدراما بالنسبة للسعوديين وكل الدول العربية والإسلامية، مما يصعّب قبول هذه الخطة بالصورة التي تريدها إدارة ترامب".

وأكد توماس فريدمان، الصحفي الأميركي المعروف في صحيفة "نيويورك تايمز" الأسبوع الماضي، رداً على سؤال وجهته له "القدس" بشأن موقف ولي العهد السعودي، من صفقة القرن، وما إذا كنا نتوقع إطلاقها أثناء زيارته "لا أعتقد ذلك على الإطلاق. التقيت محمد بن سلمان ولا أعتقد أن هناك أي تغير في موقف السعودية التقليدي بشأن القدس أو بشان حل الدولتين وخطة السلام العربية".

وأضاف فريدمان: "أستبعد أن يكون هناك خطة سلام خاصة وأن هذا الفريق "كوشنير، غرينبلات وفريدمان ليس فريقاً ملمّاً بشكل كبير بتعقيدات عملية السلام الفلسطينية – الإسرائيلية، وأن كل مؤهلات هذا الثلاثي هي انهم من اليهود الأميركيين المتدينين" الذين يؤيدون نتنياهو وحركة الاستيطان بشكل كامل.

يشار إلى أن الملك السعودي الراحل عبد الله بن عبد العزيز، عندما كان وليا للعهد، أعطى نسخة من خطة السلام العربية لتوماس فريدمان قبل أن يعرضها على القادة العرب عام 2002.

من جهته قال أستاذ العلوم السياسية في جامعة برينستون المرموقة، برنارد هيكل، رداً على سؤال "القدس" في ندوة في معهد كارنغي للسلام، الخميس الماضي: "لقد كنت في زيارة مع ولي العهد محمد بن سلمان وأكد لي أن كل ما يشاع عن قبول السعودية بخطة صفقة القرن التي تتنازل عن القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين واللاجئين وضم المستوطنات ما هو إلا كلام فارغ".

من جهته أجاب ولي العهد السعودي على سؤال نورا أودانل في "برنامج 60 دقيقة الشهير" على شبكة "سي.بي.إس" بشأن رأيه حول اعتراف الرئيس ترامب بالقدس المحتلة عاصمة لإسرائيل، وأثر ذلك على

عملية السلام والتفاوض، بتفادي الإجابة المباشرة والقول: "نريد أن نركز على القضايا الإيجابية وليس السلبية" خاصة وأن زيارته تأتي وسط أجواء متوترة سياسياً في إدارة الرئيس ترامب.

وقالت المصادر، إن عامل تعقيد آخر هو الوضع السياسي الإسرائيلي المرتبك، بسبب ما يواجه نتنياهو من اتهامات بالفساد مما قد يضطره للدعوة إلى انتخابات مبكرة "وإن متاعبه القانونية هذه ستجعله أقل ميلا لتقديم تنازلات للفلسطينيين لأن ذلك قد ينفر قاعدته اليمينية".

من جهتها قالت صحيفة "نيويورك تايمز" في تقرير نشرته الأسبوع الماضي، أن هناك "تسارعاً في وتيرة النشاط داخل البيت الأبيض توحي بأنه، بغض النظر عن الرياح السياسية المعاكسة، سيكشف السيد ترامب قريبا عن مخطط تفصيلي قال أحد مساعديه الكبار إنه يهدف لمساعدة الإسرائيليين والفلسطينيين على الالتفاف حول العقبات والتوصل إلى اتفاق".

وأكدت نيويورك تايمز أن " الخطة لن تدعو، على سبيل المثال، إلى تنفيذ حل الدولتين كأحد أهدافها، ولكنها ستشير إلى سبل من شأنها أن تساهم في إقامة دولتين، كما أنها لن تدعو إلى "حل عادل ومنصف" للاجئين الفلسطينيين، ولكنها ستقدم خطوات للتعامل مع قضية اللاجئين".

وحسب الصحيفة: "لقد وصف مساعدو ترامب وثيقة "خطة القرن" بأنها متعددة الصفحات، وتضم مرفقات، تقترح حلولا لجميع النزاعات الرئيسية: الحدود والأمن واللاجئين ومركز القدس. لقد توقعوا أن يجد كل من الإسرائيليين والفلسطينيين أشياء في الخطة لتبنيها وأخرى لمعارضتها".

وتقوم خطة ترامب بحسب المعلومات التي جمعتها "القدس" على أربع مرتكزات رئيسية: القدس الموحدة عاصمة إسرائيل، إنهاء قضية اللاجئين وحق العودة، ضم الكتل الاستيطانية الكبرى للسيادة الإسرائيلية، والإبقاء على جيش الاحتلال في الأغوار وعبر الضفة الغربية المحتلة، وأن ما تبقى من "محفزات للفلسطينيين ما هي إلا تفاصيل تساعدهم على العيش الأفضل".

تم بحمد الله